مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: الديمقراطية واعادة بناء المواطنة
اسم الكاتب: أ.م.د. مهدية صالح حسن
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/286
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:56 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الديمقراطية واعادة بناء المواطنة

ا.م.د مهدية صالح حسن(*)

الملخص

تعد الديمقراطية الركيزة الاساسية التي تعتمدها الدول المتطورة في الحك ، ولم يعد الكلام عنها والبحث فيها ترفا فكريا، او اطروحات في جلسات وسجالات حماسية، لقد اصبحت حاملا مهما لمعظم المشكلات التي تواجه المجتمع وانظمة الحكم . واخذت امتدادها الواسع في الاوساط الفكرية والثقافية ، لكن غاية الوصول اليها بقيت في اجواء الطموح ولم تتجسد لا في الواقع الاجتماعي ولا في الواقع السياسي بالشكل المطلوب والمتعارف عليه، لاسيما في دول عالم الجنوب كما يحب بعض المفكرين .والعراق من بين تلك البلدان فمنذ استقلاله عام 1921 ان يطلق عليها هذه التسمية، والعراق الذي خضع العراق لانظمة شتى بعضها ادعى الديمقراطية والبعض الاخر ادعى تمثيل الجماهير وطموحاتها، الا ان مفردة الديمقراطية غابت عنه لسنين طوال، وراودت العراقيون احلام شتى بعد عام 2005حيث جرت اول انتخابات متنوعة في البلاد، وان لم تشارك فيها فئات واسعة من الشعب العراقي . لكن مع ذلك عدها البعض بانها خطوة على الطريق.

والديمقراطية قطعا لا تعني مجرد اجراء انتخابات برلمانية او رئاسية ، وانما ما ينبثق عن هذه الانتخابات، هل هو بروز نظام متكامل الابعاد يكون بديلا حقيقيا وجيدا لما سبقه من انظمة فردية او شمولية، هذا النظام يتمثل في احترام آدمية المواطن ويكون مؤسسات ضامنة لحقوقه، مكرسة في دستور ضامن لتلك الحقوق والمعين للواجبات لجميع المواطنين حكاما ومحكومين.

(ان هذا الموضوع) الديمقراطية والمشروع الوطني في العراق يحمل ابعادا مهمة كما ينوء باثقال تعكر مزاج المجتمع، حتى اصبح هاجس الديمقراطية ليس كمفهوم او مصطلح وانما كممارسات سياسية من قبل الذين تم اختيارهم الى البرلمان او الذين شكلت منهم الحكومة . فمنذ عام 2005م ولحد الان، والعراقيون يجاهدون من اجل ايجاد نظام مستقر يكون المشارك فيه ممثلا لجميع افراد الشعب، وليس ممثلا فقط لحزب او مذهب او طائفة . واثر الوضع الامني غير المستقر على مجمل الاوضاع

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

الاقتصادية والسياسية والثقافية. حتى ان البعض اطلق على الديمقراطية في العراق بالديمقراطية المشوهة او الديمقراطية الشقية، لان الانتخابات التي جرت في ذلك العام لم تقم على اساس المواطنة وانما على اساس الطائفة او الحزب او العرق والمذهب كما شابتها الكثير من الخروقات . لكن ما هو الحل لمواجهة ذلك؟ وما هي السبل التي يجب ان تتوفر لترسيخ الديمقراطية، وبالتالي ايجاد نظام مؤسساتي ينطلق من وضع المجتمع وتنميته في مقدمة اهدافه.

The Democracy and the Reconstruction of the Citizenship

This research includes the principles of the democracy، and to which extent it can contribute in establishing these principles. Democracy is not only to hold parliamentary or presidential elections but also the result of these elections wills it lead to the emergence of an integrated regime that can actually expresses the citizen's rights and to which extent those citizens can contribute in that regime and control it. Since 2005، when the first elections took place in Iraq after the US occupation of Iraq 2003، Iraqi people are looking to a rule that represented them and achieve their interests after getting rid of the totalitarian regimes and establishing an institutional regime that work by democratic means in order to achieve the social، economic and political development

This research will be presented as following:

1- The citizenship is the base of the democracy
2- The democracy and the reconstruction of the citizenship
3- The building of the economy and investment in the democracy

المقدمة

تعد الديمقراطية الركيزة الاساس التي تعتمدها الدول المتطورة في الحكم, ولم يعد الكلام عنها والبحث فيها ترفا فكريا , او اطروحات في جلسات وسجالات حماسية, لقد اصبحت حاملا مهما لمعظم المشكلات التي تواجه المجتمع وانظمة الحكم. واخذت امتدادها الواسع في الاوساط الفكرية والثقافية, لكن غاية الوصول اليها بقيت في اجواء الطموح ولم تتجسد لا في الواقع الاجتماعي ولا في الواقع السياسي بالشكل المطلوب والمتعارف عليه, لاسيما في دولنا العربية ومنها العراق.

والعراق الذي خضع لانظمة فردية وشمولية غابت عنه هذه المفردة سنين طوال وراودت العراقيون احلام شتى بعد عام 2005 حيث

جرت اول انتخابات متنوعة في البلاد, وان لم تشارك فيها فئات عريضة من شرائح الشعب العراقي. لكن مع ذلك عدها البعض بانها خطوة على الطريق .

والديمقراطية قطعا لا تعني مجرد اجراء انتخابات برلمانية او رئاسية, وانما ما ينبثق عن هذه الانتخابات, هل هو بروز نظام متكامل الابعاد يكون بديلا حقيقيا وجيدا لما سبقه من انظمة فردية او شمولية, هذا النظام يتمثل في احترام آدمية المواطن ويكون مؤسسات ضامنة لحقوقه, مكرسة في دستور ضامن لتلك الحقوق والمعين للواجبات لجميع المواطنين حكاما ومحكومين.

ان هذا الموضوع (الديمقراطية والمشروع الوطني في العراق يحمل ابعادا مهمة كما ينوء باثقال تعكر مزاج المجتمع, حتى اصبح هاجس الديمقراطية ليس كمفهوم او مصطلح وانما كممارسات سياسية من قبل الذين تم اختيارهم الى البرلمان او الذين شكلت منهم الحكومة. فمنذ عام 2005م ولحد الان, والعراقيون يجاهدون من اجل ايجاد نظام مستقر يكون المشارك فيه ممثلا لجميع افراد الشعب, وليس ممثلا فقط لحزب او مذهب او طائفة. واثر الوضع الامني غير المستقر على مجمل الاوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية. حتى ان البعض اطلق على الديمقراطية في العراق بالديمقراطية المشوهة, لان الانتخابات فيها لم تقم على اساس المواطنة وانما على اساس الطائفة او الحزب او العرق والمذهب كما شابتها الكثير من الخروقات. لكن ما هو الحل لمواجهة ذلك؟ وما هي السبل التي يجب ان تتوفر لترسيخ الديمقراطية, وبالتالي ايجاد نظام مؤسساتي ينطلق من وضع المجتمع وتنميته في مقدمة اهدافه.

ولكي تكون الديمقراطية سلوكا للجميع... ويكون الهدف الحقيقي هو البحث عن حقيقة ما يجري في البلاد, وسبر غور حقيقة المشكلات من اجل معالجتها بدون سلبيات قد تضر بمصلحة البلاد: هذا يتطلب:

اولا الاعتراف بحقيقة ان العراق يعيش ازمات مركبة هي ليست بنت الواقع الحالي وانما لها امتدادات زمنية مختلفة, الا ان اكثر الازمات استفحالا هي الازمات السياسية التي وظفت بشكل سئ من قبل بعض الجهات والمصالح وقد استفحلت هذه الظاهرة بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003, واسقاط الدولة العراقية بجميع مؤسساتها, واستلام الحاكم المدني الامريكي بول برايمر لزمام السلطة في العراق والذي قام بالاجهاز على كل مؤسسات الدولة لاسيماالاجهزة الامنية, وتم تدمير البنى التحتية للدولة العراقية. ولم يقتصر الامر عند ذلك وانما قد تم اقرار

التدمير الممنهج وتثبيته في بنود دستور 2005م الانانية والحزبية وهذا ما سيتم التطرق له لاحقا, وقد دفع المجتمع بجميع اطيافه ثمنا باهضا ولم يزل ولمعالجة هذا يتطلب وباصرار تغليب المواطنة على جميع التفرعات الضيقة, سواء اكانت حزبية سياسية او عرقية او مذهبية. فيجب اعتبار المواطنة مصدرا للحقوق ومناطا للواجبات . وهذا المبدأ هو القادر على ضبط الصراعات و يتوقف ذلك على انبثاق دولة المواطن التي ستكون ضابطة للصراعات ومعجلة لطرق حلها .

ثانيا: الوضع الاقتصادي: ان الاقتصاد العراقي اقتصاد مأزوم وغير سليم لانه اقتصاد ريعي يعتمد على سلعة احادية هي النفط, والنفط سلعة متذبذبة الاسعار , وهذا يعتمد على العرض والطلب في الاسواق العالمية, فضلا عن تأثره بالمواقف السياسية الدولية التي قد تتدخل لاجهاض ما يتأتى منه من فوائض مالية, كما جرى في الهبوط الحاد لاسعاره في بداية عام 2015م, بحيث ادى الى فقدان 40% من قيمته. كما ان النهب المستمر لهذه المادة من قبل عصابات محلية ودولية مما تسبب في خسائر فادحة للاقتصاد العراقي, وهذا يستدعي اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي واتخاذ اجراءت حازمة لوقف عمليات ,هذا ما سيتم بحثه لاحقا.

ثالثا: الدستور: يعد الدستور الوثيقة القانونية العليا في البلدان الديمقراطية, فلابد ان يكون كذلك في العراق, بعد ان تشذب المواد مثار الخلاف والمواد التي هي بحاجة الى تشريع قانوني , لكي يكون هذا الدستور حاكما للجميع والذي يتضح من خلاله مبدأ المساواة, واقرار مبدأ المواطنة, واستقلالية السلطات. والاعتراف بحقوق الاقليات مع عدم الاضرار بالوحدة الوطنية.

رابعا :اطفاء الحرائق المشتعلة هنا وهناك جراء عوامل داخلية واخرى خارجية وهي تفسر العجز الديمقراطي في البلاد . كما انها تدل على ان الحوار العقلاني قد تم ركنه جانبا , وفسح المجال للايدي ان تعمل دون ادراك خطورة ذلك على مستقبل البلاد. والارهاب الذي يتعرض له العراق كان المفروض منه ان يوحد العراقيين لحماية بلدهم من الاعداء المتربصين به.

ان الديمقراطية غير المشوهة والتي تتناسب والوضع في العراق هي البلسم الشافي لجروح العراق وهي المشروع الوطني الافضل والسلاح الامضى لتعزيزه , فالمواطنون . هم القوة الضامنة لبناء عراق قوي معافى يكون وطنا للجميع .

فرضية الدراسة:

ونحن اذ نطرح الفرضية التالية: نقول انه على الرغم من طرح بعض الاحزاب والتيارات السياسية الاسلامية والعلمانية, للديمقراطية كمنهج في برامجها السياسية عند تصديها للعملية السياسية , وخوض ثلاث دورات انتخابية وما تمخض عنها , الا انها لم تضف شيئا مهما سواء لبناء مؤسسات دولة ديمقراطية او اتخاذ الديمقراطية كسلوك حضاري في التعامل السياسي . فلم تتعزز هوية العراق الوطنية ولم تزل غائبة عن المشهد السياسي والاجتماعي , واهدرت المليارات من الدولارات ولم يزل الاقتصاد العراقي مشوها , والخدمات دون المستوى المطلوب وترهل الجهاز الاداري , وغياب الشفافية في التعامل السياسي والاقتصادي وهذا ما سيتم تناوله في هذا البحث .

إشكالية الدراسة :

ان دوامة العنف والاحتراب السياسي في البلاد , تجعل الباحث في موضوع كهذا يخشى كثيرا عند ولوجه , ليس خشية من التعرض لمضايقة او نقد , وانما الخشية ان يصب الزيت على النار , فقد تعده جهة من الجهات انه موجه ضدها.. وتستثار او قد يتجرعه البعض بمرارة , وهذا ما نخشاه , لكن هدفنا اسمى من كل ذلك بكثير لان ألمنا كبير , حيث يعتصرناهذا الالم كل يوم ونحن نرى بلادنا تتراجع بينما غيرنا يتقدم.

_فهل تشكل الديمقراطية محملا جادا في رؤى ومناهج المتصدين للسلطة في العراق؟

_وماهي امكانيات نجاح النخب العراقية لمعاونة الحكومة للوصول بالبلاد الى شاطئ السلام واعادة اللحمة الوطنية .؟

_ما هي السبل التي تجعل العراق يسترجع عافيته , ويصحح مساراته ؟

هذا ما ستحاوله هذه الدراسة الاجابة عليه .

ومتى تغادر الدولة العراقية مسألة تمثيلها بجزء معين في المجتمع وتتحول الى دولة جامعة عابرة للطائفية والعرقية ؟

المواطنة اساس الديمقراطية .

المواطنة هي مجموعة من الحقوق والواجبات وهي التعبير عن العلاقة بين الفرد والدولة وتعد المواطنة من المفاهيم الحديثة على الرغم من استخدامها منذ القدم لارتباطها بمفهوم الدولة. (1)

والانسان يرتبط بالمدينة ليس كارض وانما كهيئة جماعية تجمع بين اعضائها وحدة تآريخية ونمط من العبادات والشعائر الدينية فالانسان كما يعرفه ارسطو (بانه يبدو كحيوان مدني وليس كحيوان اجتماعي لان الحيوان بمكن ان يكون اجتماعيا بمعنى ان يعيش ضمن جماعة او قطعان , اما الانسان فهو وحدة سياسية اذ انه يعيش في التنظيم الجماعي الذي يشكل للحاضرة , التي تعد ضرورة طبيعية له ومثال اخلاقي.[2] ومن المعروف ان الفكر السياسي اليوناني يعد المواطنة وظيفة بذاتها فعلى الشخص ممارسة هذه الوظيفة عن طريق المشاركة في الامور العامة لدولة المدينة .

اما الموسوعات العالمية فقد عرفت المواطنة بانها اكثر اشكال العضوية في جماعة سياسية اكتمالا.[3] وعرفتها موسوعة اخرى اي المواطنة بانها : علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة بما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق وتدل ضمنيا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات صفة المواطن.[4] اما الموسوعة السياسية العربية قد عرفت المواطنة بانها (صفة المواطن الذي يتمتع بحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتمائه الى الوطن اهمها واجب الخدمة العسكرية وواجب المشاركة المالية في موازنة الدولة , فهي بالمعنى السياسي تعني الحقوق التي يتمتع بها المواطن في نظام سياسي معين كحق الاقتراع بوصفه عضوا في المجتمع السياسي الذي هو المدينة .[5]

وعلى ذلك فان المواطنة هي حقوق وواجبات فالمواطن هو الشخص الذي له حقوق التصويت وتولي المسؤليات السياسية والتمتع بالمساواة امام القانون والحق في الحصول على الامتيازات وفي المقابل فهي تعني اطاعة القوانين ودفع الضرائب والدفاع عن الوطن .[6]

ولا يمكن ان تقوم ديمقراطية بدون مبدأ المواطنة حتى يتمكن جميع الافراد دون تمييز في اختيار حكامهم والمشاركة في الحياة الديمقراطية كما يذهب الى ذلك الن تورين.[7] وان عدم المساواة بين المواطنين يؤدي الى عدم اهتمام الافراد بالمصالح العامة وابتعادهم عنها, فالديمقراطية الحقيقية تتطلب المساواة بين الافراد جميعا, اذا فالديمقراطية هي دولة المواطنة حيث الكل متساوين امام القانون, اي ان المواطنة هي احدى المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية, فالديمقراطية لا تكون ديمقراطية حقيقية من دون مبدأ المواطنة ولا يمكن ان تكون هناك مواطنة حقيقية في نظام غير ديمقراطي كما تعد المواطنة رابطة التعايش السلمي بين افراد

يعيشون في زمان ومكان معين اي في جغرافية محدودة, وتشكل المواطنة احد الاسس التي تقوم عليها البنى التحتية في دولة المؤسسات ومجتمع القانون فهي الالية في الحد من الصراعات الاثنية والدينية والطائفية على قاعدة مبدأي عدم التمييز والتهميش بين الافراد والمواطنة هي انتساب وراثي على ارض معينة . (8)

ويرى (الكواري) ان الوطنية تعني ان يكون المواطن مع وطنه في محنته كما كان وطنه معه في سرائه فالوطنية هي التي انتصرت كلما تعرضت الاوطان الى المحن وستظل طوق النجاة كلما حاقت بالانسان والاوطان الازمات المدمرة . (9)

ومما لا شك فيه ان المواطنة هي التي تعزز الوطنية لدى الافراد لانها ترتكز على الولاء والاحتماء, فالمواطنة الحقيقية وحصول المواطن على حقوقه تعزز الوطنية لدى الافراد لان الفرد عندما يحصل على حقوقه دون تهميش سيحب وطنه ويدافع عنه.(10)

وحقوق الوطن هي حقوق انسانية ووطنية لا يمكن مصادرتها لانها ليست منة من احد وهي اذا ليست نصوص ووثائق فقط او شعار ترفعه الدولة بل هي علاقة فرد بدولة في ظل قواعد قانونية ودستورية تحدده وتترتب على المواطن واجبات ازاء وطنه ومنها :

1 _ اداء الضرائب للدولة .
2 _ الخدمة في القوات المسلحة والجيش .
3 _ الالتزام بالقوانين التي تفرضها الدولة ويسنها ممثلو الشعب .

اما حقوق المواطنة الرئيسية :

1 – المشاركة السياسية في السلطة بوصف المواطن عضوا في هيئة معينة فيها سلطة سياسية او بوصفه منتخبا لاعضاء الهيئة.(11)

2 – الحقوق المدنية وهي الحقوق التي تضمن الحريات الفردية وهي حرية الفرد وحرية التفكير وحرية الاعتقاد وحق الملكية الخاصة والحق في العدالة .

3 – الحقوق الاقتصادية وترتبط بحقوق الرفاهية والدخل الاقتصادي والحق في الثروة الوطنية وتهيئة الحياة الكريمة.

وعليه فان المواطنة تكون فاعلة وحقيقية في الدول الديمقراطية و وهشة وغير واقعية في الدول الاستبدادية.(12) اذا ان المواطنة هي جوهر التفاعلات الاجتماعية التي تحدد علاقة الفرد بدولته وهذه العلاقة تحدد بقانون يواءم بين الدولة والمواطنة فالديمراطية هي الحاضنة الاولى لمبدأ المواطنة اذ تعني ان الشعب مصدر السلطات وتؤكد على مبدأ المساواة

السياسية والقانونية بين المواطنين بغض النظر عن الدين والجنس وغيرها من التمايزات وهي تتطلب المشاركة الفعلية في شؤون البلاد وفي جميع المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية دون تمييز او اقصاء للافراد كما ان للجميع الحق في تولي الوظائف العامة والانتخاب والترشيح والمساواة في ادارة شؤونهم العامة وفي دولة المواطنة , فان الدستور هو الضامن وهو الذي يحدد العلاقة بين الفرد والسلطة وان الافراد هم نظراء بقدر ما هم سواسية امام القانون[13].

ولمعالجة موضوع الديمقراطية واعادة بناء المواطنة في العراق فاننا سنبحثه وفقا لما يلي:

اولا : الديمقراطية واعادة بناء المواطنة في العراق .

ثانيا : العلاقة بين الديمقراطية وهوية الدولة .

ثالثا : بناء الاقتصاد ..استثمار في الديمقراطية .

_الديمقراطية ...واعادة بناء المواطنة في العراق .

يشكك كثير من المفكرين والباحثين في امكانية نجاح استنبات الديمقراطية في العراق , ومصدر تلك الشكوك لديهم مبعثها الحكومات او الدولة التي تمثل جزء من المجتمع العراقي العشائري والاثني والمذهبي المتعدد في البلاد .. مع تمسك هذه المسميات بمميزاتها الثقافية والاجتماعية , اذ بقيت عصية على الانصهار , او مغادرة مواقعها الخاصة ...والاتجاه نحو الاندماج بالوطن والمواطنة .

فلم يفض تاريخ العراق وعلى مدى قرابة قرن من الزمان من الحكم الوطني الى نشوء ديمقراطية او سلوك ديمقراطي راسخ في البلاد , او وجود دستور يحمي حقوق الافراد , ويعترف بالطابع الاثني والتعددي للدولة العراقية , اوحتى في حالة وجوده فان اول الخارقين له هو السلطات الحاكمة .

وازاء ذلك ابدى بعض الباحثين والمفكرين تشككهم إزاء نجاح الديمقراطية في العراق, ومن هؤلاء اندرياس فيمرفي رؤية متشككة قلقة ازاء توطين الديمقراطية في العراق . حيث يقول: (ان بذور الديمقراطية ستجد صعوبة في النمو في تربة العراق الرملية)[14], في حين يتساءل دانييل بايمان: (ان كان مثال العراق الديمقراطي ممكنا اصلا , مشيرا الى ان هذه المسألة تثير قلقا شديدا بشان توفر العراق على الشروط الضرورية اللازمة للديمقراطية, ويضيف بايمان الى ذلك صورة مأساوية من عناصر اخرى منها الانقسامات العميقة بين الطوائف وتزايد الدور الذي يلعبه الفاعلون الخارجيون في فرض نظام سياسي معين على البلاد)[15].

الا ان ذلك يجب ان لا يدعو الى رسم صورة قاتمة واعطاء حكم مسبق بان العراق حالة ميئوس منها لان تلك الانقسامات لم تكن انقسامات ثقافية او اثنية حادة لاسيما بين عرب العراق (شيعة وسنة) انها انقسامات سياسية في الاساس فهناك قبائل قد قطنت في جنوب العراق وفي الاماكن المقدسة فيه فاصبحت بحكم البيئة (شيعية) فيما قبائل اخرى وقد تكون تفرعت من نفس القبائل الاولى الا انها استقرت في شمال وغرب العراق فاصبحت (سنية).

اذا فالتوتر الذي يغذي المشكلة الطائفية في العراق ليس اثنيا او ثقافيا بل هو سياسي في الاساس[16].

ويرجع الشطر الاعظم من التوتر بين (الشيعة والسنة) في العراق لاسيما بعد حرب الخليج حول تحديد معنى الوطنية في البلاد. فضلا عن تغذية هذا الفكر من اطراف خارجية واخرى داخلية ذات مصالح خاصة لتدمير العراق والسيطرة عليه. ان الحرب العراقية الايرانية قد زادت في الشرخ الطائفي عبر اللغة المستخدمة في الاعلام, ولكن على الرغم من ذلك من الممكن بلورة صيغة متوازنة للمشاركة في السلطة[17] من ممثلي جميع الاطراف للمجتمع العراقي.

وعلى الرغم من هذا التنوع غير المتجانس فانه يتحتم رفع مستوى الوعي لتخطي عقبات تقاطع الولاءات, فالمواطن عندما يشعر ان النسق الجديديحترم ارادته ويضمن مصالحه ويؤكد ذاته. اي السعي لجعل الفرد كيانا مستقلا في الحقوق والواجبات والتعاون معه قانونا على هذا الاساس. والدستور العراقي الذي اقر بالتنوع, واشكاله الفكرية والمادية المتنوعة, باعتماد السياقات الدستورية في البلدان الديمقراطية. الا ان هذا الدستور لا يخلو من مثالب افضت الى مشاكل عديدة , طغت على الحياة السياسية لا سيما ما يتعلق بالمادة 11 ألخاصة بصلاحيات رئيس الحكومة الاتحادية , والحكومات المحلية في المحافظات والاقاليم , وصلاحيات رئيس الجمهورية وتوزيع موارد النفط, والمادة 41 التي تخص قوانين الاحوال الشخصية والمادة 140 حول المناطق (المتنازع) عليها. فقد اصبح الدستور بصيغته الحالية سببا في اثارة الخلافات بين اطياف الشعب العراقي, بدلا من ان يكون مرجعية قانونية ملزمة لحل المشكلات والاحتكام اليه عند وقوع خلافات[18] وربما تظهر هناك تناقضات واسعة بين المبادئ المعلنة والممارسات اليومية والتي غالبا ما تتخذ من المواد الدستورية وسائل التضليل السياسي للمواطنين.

ومهما يكن من امر فان العراق غير متجانس لادينيا ولا مذهبيا ولا عرقيا فان الديمقراطية تبدو ملائمة جدا, لكي تتضمن كل هذا الطيف المتشعب, اي وضع صيغ تلائم هذا التنوع في تركيبة المجتمع العراقي . بتوفير ارضية ملائمة لاقامة البناء الديمقراطي في البلاد . والنص عليها في الدستور كالتعددية السياسية والتعدد الاثني لان اقصاء التعددية من دائرة العمل السياسي معناه الانجراف نحو نظام الحزب الواحد الذي لا يؤمن بالتعددية . كما ان اطلاق التعددية دون نظام فاعل ومؤسسي سيفضي حتما الى تشويه المبادئ العليا المتوخاة من التعددية السياسية وتسهم الدولة , التي هي اداة لخدمة المجتمع المدني كما يذهب الى ذلك الاستتاذ مارسيل غوشيه , من خلال وظيفتها في تأمين تعايش الغايات المتعددة في المجتمع المدني , والسهر على ان لا تفرض اي واحدة منها نفسها على حساب الاخرى . والمجتمع المدني الذي هو عبارة عن المؤسسات والهيئات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية , ومجموعات المصالح التي تقوم بحمايته عن طريق النشاط في الحقل العام , وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لافرادها والدفاع عن هذه المصالح [19] .

وعند ملاحظة العمل السياسي في البلاد , نرى ان الاحزاب المتنفذة في السلطة تستخدم طروحات التعددية السياسية دون جدوى فبعضها تستخدم هذه الطروحات للتغطية على ممارسات دكتاتورية قد تعمل بها سواء داخل الحزب او في التعامل مع خصومها السياسيين, مما ادى الى فشلها في تحقيق وحدة الهوية وغرس روح المواطنة او احداث تنمية مستدامة.

ويستطيع البرلمان ان يوفر قدرا من الانفتاح في الحكم , وبما ان البرلمان يؤمن فرصة للتعبير عن عن الاراء والمصالح المتنافسة . ولابد ان تؤدي بنية المناقشات البرلمانية , وطبيعة الحوار , وضرورة توفر درجة عالية من الخطاب المتزن وصولا الى (الاقناع) الى جعل البرلمان ميدان اختبار ويكون القادة قادرين على تعبئة الرأي العام وعلى تقديم برنامج سياسي مقنع من خلاله . ويوفر البرلمان ايضاالمكان المناسب للتفاوض والتوصل الى حلول وسط محتملة [20] .

من شأن اي ديمقراطية انن تكون جديرة باسمها اذا امتلك المواطنون في ظلها قدرة فعلية على ان يكونوا مواطنين فعالين, اي اذا كانوا قادرين على التمتع بحزمة من الحقوق التي تتيح لهم فرصة المشاركة الديمقراطية على التعامل معها بوصفهم اصحابها. باعتبارها منتمية,

ومتوحدة مع مفهوم الحكم الديمقراطي نفسه بالذات. انها احدى طرق تحديد شروط بنية عامة للفعل السياسي .واذا وقع اختيار المرء على الديمقراطية ,فان عليه ان يبادر الى تفعيل نظام حقوق وواجبات جذري واجبات مترتبة على ضرورة احترام حقوق الاخرين المتكافئة وضمان تمتعهم ببنية نشاط سياسي عامة[21] .

والديمقراطية تحمل وعد التحرر من الظلم . ولكن الديمقراطية ليست ضمانة مطلقة , بحماية حقوق الانسان وتقديم المصالح البشرية , لكنها الضمانة الافضل نسبيا . والديمقراطية تقدم للناس ايضا الطرق والوسائل لمكافحة البؤس المادي , على سبيل المثال من خلال التعددية الاجتماعية , والتجمع الحر , والتنظيم بالاعتماد على الذات .وتساعد الضوابط القانونية لسلطة الدولة المطلقة على تقليص سوء المعاملة بينما يساعد الحكم الذاتي على زيادة احترام الذات [22].

_ العلاقة بين الديمقراطية وهوية الدولة

لقد انتعشت الهويات الفرعية بعد اسقاط النظام السابق في العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية . سواء اكانت تلك الهويات عرقية او مذهبية او طائفية او جغرافية في البلاد , محاولة التسيد على الهوية الوطنية الجامعة , ونحن لا نقول ان العراق كان يعيش عصر المواطنة الذهبي اي شعور جميع المواطنين بانتمائهم الى العراق, قبل عام 2003 م لكنها كانت اكثر تماسكا مما هي عليه الان على الرغم من ان بعض الشرائح الاجتماعية , كانت تتطلع نحو آفاق اخرى .

ومما لا شك فيه ان التعددية في العراق تعددية سلبية لانها , اما ان تقوم على الطائفية المذهبية , او الطائفية العرقية , او الطائفية السياسية , وهذه التعدديات تعمل بالضد من مفهوم المجتمع السياسي المدني . وهو المجتمع الذي يستدعي قيامه اضعاف الجوانب السياسية التعددية المجتمعية وبناء تقاليد تعددية ايجابية تسهم في بناء دولة حديثة ونظام سياسي مدني [23] .

وهذا الامر يتطلب حتما قيام نظام عابر للاثنيات والمذهبيات والعرقيات والطوائف. نظام يحتوي الجميع ويعامل الجميع على قدم المساوآة . وهذا لن يتأتى الا باتخاذ الديمقراطية منهجا ونظاما للحكم .

والديمقراطية لا تتحقق الا بوجودالحرية والمساواة , والحرية والمساواة متلازمتان , فالديمقراطية تكون في الحرية والمساواة في

الحرية وليس في العبودية , فلا معنى للحرية السياسية بل وحتى الديمقراطية السياسية دون وجهها الاخر الديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية .

ولم تقتصر الديمقراطية على ذلك بل كذلك اختيار المحكومين لحكامهم لكي يولد لديهم الشعور بان السلطة الشرعية تمثلهم[24]. الا انها اي الديمقراطية ترتكز على فكرتين اساسيتين هما الفضيلة والعدالة كما يذهب الى ذلك الفيلسوف الاغريقي سقراط فالفضيلة تفيد المعرفة وهي بهذا المعنى تفيد التعلم والتعليم , واما العدالة فيرى انها تمثل احترام المواطنين للقوانين بمعناها العام ويترتب على ذلك نتيجة مهمة وهي سيادة حكم القانون وهي خضوع الجميع للقانون حكاما ومحكومين . [25]

ولكي لا يخضع الفرد الا لنفسه فلابد من وجود حكومة الكل من الكل , اي حكومة الشعب من قبل الشعب , ومن اجل الشعب , وهذه هي الايديولوجية الديمقراطية , التي يجب التسليم بها . بحيث ان دولة ما تكون ديمقراطية , في حين يكون المحكومون فيها حكاما في ذات الوقت [26] . لاستبعاد فكرة السلطة الاستبدادية فالديمقراطية هي نظام الحكم الذي ينزع الى ادخال الحرية في العلاقات السياسية بين من يأمر ومن يطيع . [27]

ويمكن ان تعرف الديمقراطية من خلال سلطة الارادة الجماعية للمجتمع الذي يخضع لهذه السلطة . وهذه قاعدة اساسية اخلاقية مسلما بها . وهذا المعنى الاخلاقي للفكرة الديمقراطية له اهمية كبرى من الناحية السياسية حيث ان تأثيره على الضمائر الفردية لا جدال فيه [28] والقانون والهيبة التي يتمتع بها , هو استجابته للواقع الاجتماعي والاقتصادي والفكري لمرحلة تاريخية معنية عاشتها الديمقراطية الليبرالية في اوربا .وهذا ما جاء به الانسانيون , اذ اكدوا على تمثل فكرة المحافظة على دستور حر, يتمكن في ظله كل مواطن من التمتع بفرصة متساوية للانخراط الفعال في عمل الحكومة [29] .

وهنا لابد من القول ان الاحزاب والتنظيمات السياسية ناتج تطور اجتماعي , اقتصادي وثقافي , وهي تعكس مستوات هذا التطور لذلك من الصعب ان ينتج واقع متخلف احزابا متقدمة في تكوينها وتنظيمها , لان اعضاءها سيأتون من هذا الواقع حتى اكثر الاحزاب تقدمية في برامجها وخطابها السياسي , لاتنجو من الممارسات المتخلفة على مستوى التنظيم والعلاقات داخل الاحزاب , اذ تتأثر بعلاقات اجتماعية تقليدية مثل العشائرية والقرابة والجهوية [30] .

ولسد الثغرات واعادة اللحمة الوطنية وبناء الديمقراطية باقامة نظام سياسي يقوم على معايير النظام التعددي للحكم , للحد من عدم الشفافية , والقضاء على الفساد المنتشر وارساء العدل الاجتماعي لانه بدون ذلك لا تقوم الديمقراطية . ولا اساس لاي نظام يفتقد الى العدالة و الديمقراطية الاجتماعية .

ومما لاشك فيه ان الديمقراطية متغير اساسي لقياس قدرة التيارات والاحزاب على التعايش مع روح العصر . المتمثل بالتعددية والحريات العامة واحترام القانون [31] .

وانسجاما مع ذلك فان جوهر الديمقراطية حقوق سياسية واجتماعية وتعددية سياسية مع امكانية التداول السلمي للسلطة. انتقال السلطة من تيار فكري الى تيار فكري آخر ومن قوة سياسية الى اخرى ومن طبقة اجتماعية الى طبقة اجتماعية اخرى او من حزب سياسي الى حزب سياسي آخر بناء على اختيار حر من الشعب وهذا التداول جرى تحقيقه في العراق في الانتخابات التي جرت عام 2005 م والدورات الانتخابية التي تلتها الا انه لم يكن وفق السياقات الديمقراطية المعمول بها عالميا بان تلك الانتخابات جرت وفق معايير غير سليمة وظفت من خلالها الطائفة والعرق والمذهب في الحصول على الاصوات .

لكن وعلى الرغم من كل ما تقدم تبقى مسالة الديمقراطية مسالة تمنيات اذا لم تتوفر درجة من الوعي الاجتماعي والسياسي نتيجة لانتشار الامية , ونقص الخبرة وغياب الحرية والطبقة الوسطى المنتجة للنخب الواعية . مع طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية . كذلك ضعف التنظيمات السياسية الوسيطة من احزاب وجماعات ضغط .

وبما ان بناء الديمقراطية يحتاج الى كوادر تبنيها وتتبناها , وهذه ولابد وان تنبثق من طبقة متوسطة واسعة تتوجه نحو تقويم العمل السياسي والبحث عن الثروات المادية .

لان هذه الطبقة شغوفة بالرفاهية كما يذهب الى ذلك ايريك كيسلاسي [32] . ومهما يكن فان الاحزاب والتنظيمات السياسية مرآة للتطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي , لذا فمن الصعب ان تنتج بيئة متخلفة احزابا متقدمة في تكوينها وتنظيمها لان اعضائها سياتون من هذا الواقع .

حتى ان اكثر الاحزاب تقدمية في برامجها وخطابها السياسي لاتنجو من الممارسات المتخلفة على مستوى التنظيم والعلاقات داخل الاحزاب , اذ تتأثر بعلاقات اجتماعية تقليدية مثل العشيرة , والاسرة والجهوية , والاقليمية [33] .

وتشكيلة اي نظام سياسي لا ترتقي الى توصيف النظام الديمقراطي الا بعد ان تكون فعلا معبرة عن البعدين السياسي والاجتماعي للمساواة . فالسياسي يعني المساواة امام القانون . والاجتماعي يعنى توفير الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تمكن المواطنين من ممارسة الحرية والمشاركة السياسية [34] .

والمثل الاعلى للديمقراطية يتجلى بالحرية والمساواة والمشاركة وان الابتعاد عن هذه الابعاد هو ابتعاد عن الديمقراطية . ولا حرية بدون حد ادنى من المساواة السياسية والعدل الاجتماعي ولا مساواة حقيقية دون مشاركة او حرية , ولا مشاركة في غياب الحرية [35].

وعند معالجة مسالة الديمقراطية في العراق فاننا سنصطدم بوقائع صعبة , اذ يصعب على المؤسسات العراقية الوليدة ان تبني دولة ديمقراطية لان المجتمع العراقي قد تم تشظيته من قبل الاحزاب والفئات ذات التوجهات الطائفية والعرقية . مع غياب مؤسسات المجتمع المدني , وغياب شبه تام لدور الطبقة الوسطى التي غابت عن المشهد السياسي , وتصدر الفئات التي ليس لها باع طويل في العمل السياسي .

وهنا لابد من اعطاء كل مكون من مكونات المجتمع الاهتمام الذي يستحقه في المداولات السياسية , وعدم تعريض اي واحد الى الكبت والعزل او التجاهل من قبل صوت الاكثرية الطاغي , لقد اصبح احترام الاقليات محكا لاختبار مصداقية الديمقراطية .. بعد ان فشلت النخب السياسية في معظمها في بناء قاعدة للتوافق الذي يسمح بتوليد قواعد جديدة تعمل على تقدم العملية السياسية في العراق . كما ان تقاسم المناصب السياسية لم يكن مرتبطا بنتائج الانتخابات بقدر ارتباطه بارضاء الطوائف والمجموعات العرقية . مما ادى الى بروز المشروع النخبوي السياسي للمحاصصة الطائفية التي حكمت العراق بعد الاحتلال .ولاصلاح ذلك الخلل الذي اكتنف العملية السياسية ولوضع العراق على الطريق السليم فان ذلك يتطلب ايضا بذل اقصى الجهود لتصحيح الخلل الذي يكتنف بعض مواد دستور 2005 م من خلال اعادة النظر في بعض مواده التي تثير التأويل والشك او يتم توظيفها بسب امكانية استخدامها على اكثر من وجه . [36]

كذلك تصادف الحكومة مشكلة اخرى هي مشكلة الاقاليم التي قد تفجر الوضع في العراق , فالمادة 115 من دستور 2005 م ترتبط بصراع كامل حول النفط , فالثروة النفطية تتركز في المحافظات الشمالية بنسبة 20%

, وفي المحافظات الجنوبية 80% . وهذا سيؤدي عند البعض الى افقار المحافظات الوسطى .

كما ان الحكومة الحالية قد ورثت عبئا كبيرا من الحكومات السابقة ,كالفشل في تحسين الوضع السياسي والامني من خلال اتمام المصالحة الوطنية , وكذالك الفشل في تحسين الوضع الاقتصادي والخدمي في البلاد. كما ان استمرار هشاشة الوضع الامني , يؤكد ضعف ولاء عناصرها واختراقها من قبل الميليشيات المسلحة (37) .

وتواجه العراق ثلاثة اخطار امنية داخلية الخطر الاول وجود تنظيمات عسكرية مسلحة وميليشيات غير منظبطة والخطر الثاني هو امكانية تحول التوترات الطائفية والاثنية العرقية الى حالة من العنف بدلا من ان تحل بالوسائل السياسية والخطر الثالث المتمثل بوجود العامل الخارجي الذي يتدخل في الشأن الداخلي العراقي سواء من دول الجوار او الاطراف الاجنبية الاخرى . كل هذه العوامل لابد من ايجاد طريقة سلمية نسبيا لحلها والعودة الى حالة الاستقرار والتطور .وهذا يتأتى من خلال نجاح الحكومة العراقية في بناء القوات الامنية العراقية على اسس وطنية مهنية .

_بناء الاقتصاد .. إستثمار في ألديمقراطية .

ان التصدي لآشكالية الاستقرار السياسي والامني في بلد مضطرب مثل العراق , وبهدف ايجاد حلول لوضع البلاد المستعصي على الحل الى الان , لابد من التصدي للبحث في العناصر اللازمة لبلورة ارضية ملائمة لاعادة الاستقرار الى البلاد , وهذا لا يقتصر على بناء امني متكامل بكون القانون بنائه الاصلي فحسب بل بناء اقتصاد محكم , باحداث تنمية شاملة تنتشل هذا الاقتصاد الواهن , وبنائه على اسس سليمة .

وهنا لابد من الاشارة ولو باختصار الى ان الاقتصاد العراقي الذي يمتلك ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم , فهو اقتصاد ريعي معرض للهزات الاقتصادية الدولية . كما ان هذا الاقتصاد لم يوظف لخدمة المجتمع , وتحسين مستوياته بل وظف لخدمة الحكام وتحسين صورهم وربط الشعب ومعيشته بهم , وكانت الدولة ممثلة بحكامها هم من يسيطرون على كافة قطاعات الاقتصاد , لذا كان الاقتصاد لاسيما (النفط) قد اسهم في تجذير تبعية المواطن للدولة او للحاكم , لان الدولة والحاكم كمفهوم تكاد تكون متطابقة , وكما ان البناء القانوني السليم للدولة يسهم في ترصين الوحدة الوطنية, ويكون المدخل الحقيقي لاستقرار البلاد . فكذلك هو االحال مع الاقتصاد فلكي تجعل البلد مستقرا , ووحدته الوطنية مصانة , وتكسب

المواطن وتجعله متعلقا روحا وجسدا بوطنه وان تجعله يشعر باحترام ذاته من خلال توفير مستلزمات الحياة الكريمة له ولاسرته .

وترابط التنمية الاقتصادية مع الخيمة الامنية للمجتمع سيكونان المدخل الحقيقي لاستقرار البلاد . ان عمليات اعاقة عمل الحكومة و تعطيل فعاليات الاقتصاد سواء كان ذلك ناتج من البيئة الداخلية العراقية او بفعل عوامل خاارجية ستكون عقبة تهدد مستقبل التحول الديمقراطي والعملية السياسية برمتها .

فعجز الحكومة عن تحقيق بيئة مسالمة وواعدة بنمو اقتصادي واستقرار امني , نقول ان عدم تحقيق ذلك سيفضي الى عجز وتذبذب في معظم االقطاعات الاجتماعية والاقتصادية .

فهاجس الامن اثر على معظم تلك القطاعات . واضغف نمو القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وشوه التنمية لبناء مجتمع مدني قوي ومفتوح [38] .

وكان من المتوقع ان يودي نمو الدخل والطاقات البشرية المعززة التي شهدها العراق قبل الثمانينات من القرن الماضي الى تشجيع الديمقراطية ونمو المجتمع المدني, لكن الملفت للنظر ان الامر كان على عكس المتوقع , لقد اعاق النفط والصراعات الداخلية والخارجية اعاقت الديمقراطية فقد حلت ريوع النفط في العراق محل الضرائب في رفد مالية الحكومة حيث ادى ذلك الى تحرر الحكومة من المحاسبة والمساءلة الى درجة مكنتها من ان تصبح مستقلة عن المجتمع , واطلقت يدها في ان تعزز قدرتها على استيعاب او قمع خصومها السياسيين , وهناك شبه اجماع على ان الريوع من الموراد الطبيعية لها تاثير سلبي على عملية الدمقرطة [39] .

لكن هذا ليس بالضرورة يشمل جميع الدول النفطية فهذه الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا والنرويج وهي جميعا دول نفطية لكن هي من ارقى الدول التي لديها اقتصادات قوية توظف لصالح المجتمع كما ان الريوع المتأتية من النفط لم تفترس الديمقراطية كما هو الحال في دول العالم الثالث لانها دول مؤسسات وليست دول صنمية .

ولم يزل الاداء الحكومي في العراق غير فعال في الوفاء باحتياجات المواطنين الاساسية كالامن والخدمات والصحة والطاقة والنقل والبطالة جيث اظهرت التقديرات الاخيرة ان تسبة البطالة 30 % من القوى العاملة , وتسيطر الميليشيات والمنظمات الاجرامية على مقادير مهمة من الثروة النفطية والتي انتعشت منذ التسعينات من القرن الماضي والسنوات الاولى

بعد عام 2000 حيث تسيطر على الثروة النفطية في مناطق مختلفة من البلاد كما ان تكلفة حرب الخليج الاولى كانت مرهقة للاقتصاد العراقي اذ بلغت اكثر من مائة مليار دولار .

وكذلك العقوبات التي فرضتها الامم المتحدة على الاقتصاد العراقي والتي امتدت من 6 آب 1990 حتى 21 نيسان 2003 , مع اعتماد برنامج النفط مقابل الغذاء الذي بدأ تطبيقه عام 1996 واستمر لستة دورات تخلل هذا البرنامج فسادا اداري حيث تورط موظفون كبار في الامم المتحدة في قضايا رشوات واختلاس . وكانت الامم المتحدة تستقطع 28 % من اموال صادرات النفط لحساب موظفيها والعمليات الادارية المتعلقة ببرنامج النفط مقابل الغذاء [40] . ورغم انجازات البرنامج فلقد استمرت حالة التدهور الصحي اذ لم يلب البرنامج اذا حاجات العراق في مجالات عديدة اهمها الدواء والمعدات الصحية واشار تقرير الامين العام للامم المتحدة عام 1999 م اشار الى الزيادة الكبيرة في عدد العقود التي علقتها لجنة العقوبات التابعة للامم المتحدة واغلب هذه العقود كان متعلقا باعادة بناء البنية التحتية التي دمرتها القوات الامريكية والبريطانية عام 1991 م . [41] مما ادى الى استمرار تدهور الوضع الاقتصادي وازدياد اعباء وتكلفة الامور الحياتية للمواطن العراقي وبالتالي الى تدهور الاقتصاد في شتى المجالات .

ومن جانب آخر ادى استمرار الفساد المالي والاداري و العجز الحكومي في التصدي له ادى الى ازدياد التضخم المالي وزيادة اعباء ميزانية الدولة . حيث ما تم اكتشافه من رواتب وهمية في وزارتي الدفاع والداخلية للموظفين الوهميين (الفضائيين) مثل 10 مليار دولار وهذا الرقم يساوي ما نسبته 10% مما تم كشفه [42].

وفي بلد نفطي اصبح فيه معدل البطالة 30 % من حجم القوى العاملة من الشعب . اذ يعيش تحت خط الفقر وتردي الخدمات مع تقديرات صندوق النقد الدولي بنمو الاقتصاد العراقي بنسبة 2 % . بعكس ما ذكره وزير التخطيط السابق علي شكري بان العراق حقق نموا اقتصاديا يصل الى 9 % مستندا في ذلك الى بيانات واحصائيات قامت بها الوزارة في جميع القطاعات الاقتصادية عام 2012[43].

ومما لاشك فيه ان المواطن في الدول ذات الاقتصاد المأزوم سوف لا يفكر في الديمقراطية وكيفية اقامتها ولاتهمه الانتخابات بقدر ما يهمه هو كيف يدفع عن نفسه وعائلته غائلة الجوع . وان وفرت له السلطات وظيفة فانه سيعطي صوته لها , وسيصل الى البرلمان ممثلو احزاب الحكومة

الذين يفكرون في مصلحة احزابهم وجيوبهم . اي ان الدولة تشتري ولاء المواطن بتوظيفه .

اذن فالاقتصاد العراقي الريعي بحاجة الى ثورة جذرية , تتطلب شجاعة ومقدرة من القائمين عليه .. وصولا لتعزيز الديمقراطية من خلال تقوية الاقتصاد وتنويع مصادره . باعتماد ما يلي :

أولا يرى بعض الاقتصاديين ان حل معضلة الاقتصاد العراقي يبدأ ببناء نظام ضريبي ناجح يبدأ من القطاع النفطي بعد فصل الشركات النفطية المنتجة والمسوقة في وزارة النفط اداريا وماليا .

وكذلك اعادة احياء شركة النفط الوطنية كشركة قابضة تشمل كل شركات الانتاج والتسويق .

ثانيا تحفيز القطاع الزراعي والاستثمار فيه لانه اسرع القطاعات التي تستطيع رفد ميزانية العراق بمردودات مالية لا يستهان بها . وذلك يجعل السلع المستوردة اعلى سعرا من المنتج المحلي مما سيشجع الفلاحين على تحريك الاقتصاد , والحفاظ على العملة الصعبة التي يجري الشراء بها من الدول الاقليمية والعالمية لتغطية ما يحتاجه السوق المحلية من مواد ومنتجات زراعية يستطيع القطاع الزراعي انتاجها محليا وبكلف تنافسية .

ثالثا كما سيسهم القطاع الصناعي الذي لم تزل البنية التحتية له ضعيفة . وتحتاج الى زمن طويل للتحفيز , ومردودها الايجابي سيكون بعد وقت طويل الا انه من المهم البدء باعادة الحياة اليه بعد ان توقف 100 الف مصنع من اصل 140 الف مصنع .

رابعا تبني رؤية جديدة , بترك الاليات القديمة , وانشاء مجلس اعلى للاعمار , للتصدي للفساد وتحويل الثروة النفطية الى ثروة بشرية [44] .

ومن المنتظر ان العراق سيحقق نسبة نموتقدر بحوالي 6 % بعد وقف الفساد , كما ان تاخر اقرار الموازنة لهذا العام (2015 م) قد اسهم في الركود الاقتصادي وشحة السيولة النقدية , وزيادة العرض وقلة الطلب وفقدان 40 % من اسعار النفط قد وجه ضربة قوية للاقتصاد العراقي [45] . مع اختفاء 90 مليار دولار من موازنة العام الماضي . ان اسوأ ما في الموازنة في الدول انها تعتمد على اقتصاد وحيد الجانب , ان تحقيق التنمية في العراق اعتمد على الثروة النفطية بشكل يكاد ان يكون كليا تقريبا . وهذا يؤكد الطابع الريعي للاقتصاد العراقي وهذا معناه ارتباط نظرية الدولة بالحكم الاوتوقراطي . وتذهب الفرضية الاساسية الى ان قدرة الدولة على انتزاع الريوع من بيع السلع ذات الطلب العالي تسمح لها

بالالتفاف على الجماهير عموما كمصدر للايرادات , وبالتالي تجاهل الضغوط الهادفة للاصلاح والتغيير السياسي .

والسؤال الذي يبدو منطقيا هل ان تحقيق مستوى عال من النمو الاقتصادي يشجع على تعزيز الديمقراطية ؟ وهل ان الاضطراب الامني مدعآة لهروب الاستثمارات الداخلية والخارجية عن العمل في البلاد [46] .

ومهما يكن فان هناك بعض المؤشرات تصب في تعجيل او تعويق التنمية , كدخل الفرد, ومستوى التعليم , والرعاية الصحية ومؤشرات اخرى للتنمية , فزيادة الدخول تحفز الطلب على الديمقراطية كذلك مستوى التعليم والسلوك الاجتماعي[47].

ويرى بعض الاقتصاديين ان السماح للقطاع الخاص بالعمل بحرية يتوقف على ان تبدي الدولة سيطرة قانونية دائمة على الشركات الخاصة , لكي لا تتحكم في السوق برغبتها , فالسوق يعد ملكية عامة , وهو قوة الدولة فالسوق يقتضي سيادة حالة متوازنة من القوة بحيث لا يستطيع فيها فرد او مجموعة افراد او شركة ممارسة قوة ذات طبيعة عامة وان لا تفضي الخصخصة الى سيطرة المنتفعين على ممثلي السلطة الرسمية للدولة .

اذن فالخصخصة المقبولة فقط كلما كان الاقتصاد مقسما الى وحدات صغيرة وتعدد المستثمرين وتنوعهم , وان لا يتم تحويل الارباح المنتجة من العمليات الاقتصادية المحلية الى خارج البلاد .

وهنا لابد من التأكيد على المنطق الشامل للتدخل الاقتصادي والاجتماعي على ارادة المجتمع المتساوين فعليا قدر المستطاع لكي نستطيع تصحيح اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية , فتقليص اللامساواة يؤدي الى توافق اجتماعي وهذا بدوره يؤدي الى نوع من الانسجام مع النظام السياسي [48] .

اما نشوء القطاع الخاص ونشاطه الباحث دائما عن الربح سيرفد اقتصاد البلاد بالسلع والخدمات اولا ومن ثم سيخفف العبء عن الدولة , اي الاقلال من تبعات الوظائف التشغيلية التي تثقل كاهل الميزانية , وان التوظيف والعمالة في القطاع الخاص سيحرر هذا القطاع من التبغية للدولة سياسيا . وبالتالي سيحقق لهؤلاء حرية , حرية الرأي وتصبح الديمقراطية اكثر رسوخا .

ان مقتل الديمقراطية في العالم العربي مبعثه اختزالها بمجرد انتخابات وبرلمانات. ومهما يكن فان الاقتراب من فهم حقيقي للديمقراطية يفضي

الى توفير الاسس المادية لها , لاسيما الوضع الاقتصادي , وتحرير الاسوواق المحلية امام المشاركين وتوفير السبل القانونية لهم [49] .

وفي الختام لابد من ا لاعتراف بان الديمقراطية اصبحت مسألة لا غنى عنها لدى الشعوب لاسيما الشعوب العربية , وانها تمثل حاجة شديدة الالحاح . ولم تعد سلعة غربية او فرضت بوصاية امريكية . فلابد والحالة هذه من اضفاء طابع مؤسسي عليها بعد ان اصبحت ضرورة ملحة .

ان ذلك يتطلب ضرورة الارتقاء بالاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتحتم اجرائها عبر هذا الطريق اي باعتماد الديمقراطية كمنهج للنظام السياسي , بشقيها السياسي والاقتصادي ويتم ذلك من خلال بناء ثقافي , وزرع ثقة المواطن بالديمقراطية وممارستها كقيمة مستقرة في ضمائرهم وتصرفاتهم .

وفي حالة استقرار الديمقراطية في البلاد فان المواطنة وقيمها ستتعزز . كذلك تتعزز من خلال تقديم الخدمات للمواطن باعتباره قيمة عليا والتي تشمل الانفاق على التعليم والصحة وتوفير الامن وهذا سيجعل الجميع يشعرون بالانتماء الى العراق.

المصادر

1 _ مجموعة مؤلفين المجتمع العراقي : حفريات سوسيولوجية , في الاثنيات في الطوائف والطيقات , ط1 , معهد الدراسات الاستراتيجية الفرات للنشر والتوزيع , بغداد – بيروت . 2006 م . ص . 342 -343 .

2 _ مجموعة مؤلفين – المجنمع العراقي – المصدر السابق ص 343 .

3 _ المصدر السابق ص 221 – 223 .

4 _ الشيخ ضياء الشكرجي وآخرون – مثلث الاسلام والديمقراطية والعلمانية ص 79 .

5 _ مجموعة باحثين التسامح ومنابع اللاتسامح , مجلة قضايا اسلامية معاصرة – مركز دراسات فلسسفة الدين العددان 28 – 29 صيف وخريف . 2004 م ص 142 – 145 .

6 _ د . هشام شرابي – النظام الابوي واشكالية تخلف المجتمع العربي , ط2 , مركز دراسات الوحدة العربية بيروت - لبنان -1993 م . ص 26 .

7_ د . هشام شرابي النظام الابوي – المصدر السابق ص 148 ويمكن الرجوع الى د . عبد الكريم سروش , والصراعات المستقيمة , التعددية الدينية بين النفي والاثبات , مجلة قضايا اسلامية معاصرة ,
8 _ د . مصطفى بن حمزة – في مقدمة – كتاب – نظرية التعليل في الفكرين الكلامي والاصولي ط1 . تقديم عبد النور المعهد العالمي للفكر الاسلامي ط1 – فرجينيا – الولايات المتحدة . بيروت . لبنان 1432 هـ – 2011 م . ص9 .
9 _ د . مصطفى بن حمزة – نظرية التعليل في الفكرين الكلامي والاصولي . المصدر السابق ص 10 .
10 _ د . عبد الجبار احمد عبد الله - العالم الثالث بين الوحدة الوطنية والديمقراطية ط1 بغداد – 2010 م ص 302 .
11 _ د . منذر الشاوي , فلسفة الدولة , ط2 – الذاكرة للنشر والتوزيع , بغداد - العراق – 2013 م . ص 576 – 577 .
12- د. منذر الشاوي فلسفة الدولة – مصدر سابق –ص - 576
13 – المصدر السابق –ص- 576
14- الصدر السابق –ص- 576
15 – مجموعة مؤلفين ، المجتمع العراقي، حفريات سوسيولوجية – مصد سابق 223 - 224
16- مجموعة مؤلفين ، المجتمع العراقي ، حفريات سوسيولوجية ، مصدر سابق- 343 -
17- المصدر السابق 221-223
18- المصدر السابق ص-224
19- المصدر السابق نفس الصفحة
20- مارسيل غوشية ، الدين في الديمقراطية ، ط 1 –تعريف د. شفيق محسن ، المنظمة العربية للترجمة ، مركز دراست الوحدة العربية بيروت . 2007 م ص- 159.
21- المصدر السابق ص- 160
22- المصدر السابق ص- 160
23- المصدر السابق ص- 161 .
24- د. منذر الشاوي ، فلسفة الدولة مصدر سابق ص- 576- 577.
25- د. منذر الشاوي ، تاملات في فلسفة حكم البشر ، ط . الذاكرة للنشر والتوزيع بغداد . 2013 م ص- 14.
26- المصدر السابق ص- 15.
27- د. منذر الشاوي ، فلسفة الدولة ، مصدر سابق ص- 577 .
28- المصدر السابق ص- 577.
29- منذر الشاوي ، تاملات في فلسفة حكم البشر ، مصدر سابق ص- 14-15 .
30- وحيد ابراهيم علي . التيارات الاسلامية وقضية الديمقراطية ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت . 1999 ص/20- 202 .
31- المصدر السابق ص- 202 .
32- المصدر السابق ص- 202 .
33- ايريك كيسلاسي ، الديمقراطية والمساواة . ط1 – ترجمة جهيدة لاوند ، معهد الدراسات الاسلامة ، بغداد–بيروت2006م ص- 66- 67 .
34.- شفيع بومنجل ، هوية الدولة والمسالة الديمقراطية في الوطن العربي في الدولة الوطنية المعاصرة ازمة الاندماج والتفكيك ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، 2008 م ص- 92.
35- المصدر السابق ص- 92 .

36- شفيع بومنجل ، ازمة الاندماج والتفكيك ص 92.
37- راجع مواد الدستور العراقي عام 2005 .
38- - راجع مواد الدستور العراقي عام 2005
39- - راجع مواد الدستور العراقي عام 2005
40- مجموعة من البحثين ، الدولة الوطنية المعاصرة . مصدر سابق ص-13 .
41- المصدر السابق نفسه .
42- مجموعة باحثين ، تفسير العجز اليمقراطي في الوطن العربي ، ط2 ، مركز درتسات الوحدة العربية .بيروت . 2011م ص- 350 .
43- ويكبيديا .
44- مجموعة من الباحثين ، العراق تحت الاحتلال ، تدمير الدولة وتكريس الفوضى ، مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . 2008م ص- 248 .
45- المصدر السابق ص- 248 .
46- نفس المصدر .
47- المصدر نفسه .
48- المصدر نفسه ص- 249 .
49- مجموعة باحثين ، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي . ص-350 -351.